

## أفعال الشروع: دراسة بين المقياس المعجمي والدلالة النحوية

التجاني إبراهيم محمد إسماعيل<sup>1</sup>

**الملخص:** تُعدُّ أفعال الشروع حقلاً مستقلاً داخل باب (أفعال المقاربة) أي أنها تُمثِّل مجموعة من وحدات معجمية ذات مفاهيم ودلالات خاصة في تركيب خاص، وفي الوقت ذاته إن مادتها اللغوية تُستعمل استعمالاً لغوياً عاماً تحت مقياسها الأصل، كغيرها من الأفعال الأخرى في اللغة العربية. هذه الثنائية قادت إلى بناء فرضية البحث القائلة: بضرورة وجود الصلة الوشيجة بين معنَيي فعل الشروع حال استعماله مُتصرفاً، وحال استعماله جامداً ناقصاً، وأنه لا تُرادف بين معاني أفعال الشروع داخل حقلها النحوي. ولكي نصل إلى نتائج مرضية في هذا البحث، حاولنا الإجابة عن بعض الأسئلة، من مثل: ما السمات التي يميِّز بها التركيب الخاص للجملة الاسمية المنسوخة بأحد أفعال الشروع؟ وما ضرورة أن يكون الخبر في هذه الجملة فعلاً مضارعاً مجرداً من (أن) المصدرية؟ وهل هناك تغيُّر دلالي أو بنياني يصاحب فعل الشروع عند خروجه عن الاستعمال اللغوي العام إلى الاستعمال الخاص به في سياق جملة أفعال الشروع؟ وهل هناك ترادف بين معاني هذه الأفعال عند استعمالها دالة على الشروع؟ وقد لاحظنا، من خلال هذا البحث، أن هناك تطوراً ملحوظاً لاستعمال مفهوم الشروع عند النحاة، في القرن الثامن الهجري؛ ممَّا جعلهم يكشفون السِّتار عن أفعال أخرى تُفيد معنى الشروع، كانت مستعملة في الكلام العربي منذ القدم، ولم يذكرها النحاة الأوائل في مؤلفاتهم. ثم ختمنا البحث بالنتائج التي توصلنا إليها، وبالتوصيات التي رأينا أنها ستفيد الدرس النحوي في مُقبل الأزمان.

الكلمات المفتاحية: أفعال الشروع. الدلالة النحوية. المقياس المعجمي. طفق. هب.

### The Inceptive verbs: A study of the lexical Criterion and the grammatical significance

Eltigani Ibrahim Mohamed Ismail

**Abstract:** The inceptive verbs are considered in the section of (verbs of approaching), that is, they represent lexical units that have special concepts and indications (when used) in a special construction. At the same time, their linguistic content is used in a general sense under its original criterion like the other verbs in the Arabic language. This duality has led to the formulation of a hypothesis that says that there should be a close connection between the meanings of the inceptive verb when used in the declinable form and when used in the indeclinable form, and that there is no synonymy in the meanings of the inceptive verbs inside their grammatical field. In order to arrive at satisfying answers in this study, we have tried to answer some questions, like: What are the characteristics that distinguish this special form of the nominal sentence that is abrogated by one of the verbs of approaching? What is it necessary that the predicate in this sentence is a simple present without the gerundive(an)? Is there any semantic or syntactic change that accompany the inceptive verb when it deviates from its normal linguistic usage to the special usage within the context of the sentence of the inceptive verbs? In addition, is there any synonymy in the meanings of the verbs when used as indicating inception? We have noticed , through the study, that there is an obvious development in the use of the inception concept among grammarians in the 8<sup>th</sup> Higri Century and that made them unveil other verbs used in the Arabic language since the early times that give the meaning of inception, and which were not pointed out by old grammarians in their works. We concluded with the results that we have arrived at, and the recommendations that we think would be useful to the study of syntax in the future.

**Keywords:** inceptive verbs. lexical Criterion. grammatical significance. Construction.

**المقدمة:**

تشغل أفعال الشروع مساحةً معرفيةً معتبرةً من المادة النحوية التي تحويها مؤلفات النحويين منذ فجر التأليف النحوي إلى يومنا هذا، فقد درج النحاة على دراسة (أفعال الشروع) ضمن باب أفعال المقاربة، فهي أفعالٌ ناسخةٌ للجملة الاسمية، تعمل عمل (كان) وأخواتها، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر في حكمها العام، إلا أنها ذات خصوصية في تركيب جملتها؛ فلا يأتي خبرها إلا جملة فعلية ذات فعل مضارع. على أن أفعال هذا الباب ليست كلها تدل على معنى المقاربة بالضرورة، ولكنهم سموها بهذا الاسم من باب تسمية الكل باسم الجزء، كما صرح بذلك ابن هشام الأنصاري، فأفعال الشروع- مثلاً- لا تدل على قرب وقوع الخبر، وأفعال الرجاء تدل على ارتجاع وقوع الخبر وليس على قرب وقوعه. فأفعال الشروع - التي هي مدار حديثنا في هذا البحث - تدل في جملتها على الشروع في وقوع الخبر، وهي كثيرة، أشهرها: (أنشأ، وطفق، وجعل، وعلق، وأخذ) هذا من جهة معناها النحوي وعملها داخل هذا التركيب المخصوص. أما إذا تتبعنا هذه الأفعال في المعاجم العربية، فإننا نجد أن اللغويين قد تناولوها بالطريقة ذاتها التي شرحوا بها المفردات اللغوية الأخرى، فأوردوا معانيها ومرادفاتِها، بيد أنهم فصلوا بين المعنى اللغوي، والمعنى النحوي لهذه الأفعال، أي: أنهم راعوا القيمة المعنوية لهذه الأفعال حال كونها متصرفة غير جامدة وتامة غير ناقصة، وحال كونها جامدة ناقصة دالة - فقط - على معنى الشروع. وبذلك فرقوا بين الاستعمال اللغوي وبين الاستعمال النحوي لهذه الأفعال. وتبين من خلال ذلك أن بعض الأفعال لم يوردوا لها إلا الاستعمال اللغوي فقط كالفعل "أخذ" وبعضها لم يوردوها إلا ضمن تركيبها النحوي في باب الجمل المنسوخة، كالفعل (طفق). والجدير بالذكر إن غالبية المعاجم اللغوية قد أوردت الاستعمالين للفعل (علق)، وفي هذه النقطة إشارة واضحة إلى مدى توسع العربية في استعمال هذا الفعل. وإنما سوف نُفصل القول عن أفعال الشروع هذه، وكيفية تناولها عند كل من اللغويين والنحاة في مؤلفاتهم في ثنايا هذا البحث.

**أهمية البحث:**

تُصنّف أفعال الشروع ضمن أفعال المقاربة التي يوّبها النحاة داخل مؤلفاتهم المتناثرة منذ القدم إلى الوقت الحاضر. وأفعال الشروع - بصفة خاصة - تمثل حقلاً كبيراً من الحقول (اللغوية/ النحوية) مما يُعزّب به أبناء العربية عن أحد مجالات الخبرات الإنسانية. وقد يُعتبر هذا التصنيف مدخلاً لدراسة الأفعال ذات الدلالات المتقاربة، والعمل النحوي الموحّد، تحت حُقولٍ يُمكن أن يُطلق عليها (الحقول النحوية) ومن هنا نبعت أهمية هذه الدراسة، لِنَسْلُطَ من خلالها الضوء على هذه الأفعال داخل حقلها الخاص بها؛ للنظر في حاليتها: حال وُرودها ضمن المادة اللغوية في أمهات المعاجم العربية، وحال استعمالها داخل التركيب النحوي تحت مصطلح (أفعال الشروع) وأتينا نعتقد إن هذه الدراسة تتجاوز بهذه الأفعال مدلول صيغتها المعجمية الأصلية، لتكتشف عن بنية أخرى داخل تركيب الجملة الاسمية المنسوخة بأحدها، ومن ثم تُؤكّد القرابة الدلالية بين أفعال الشروع، مع عدم ترادفها في المعنى.

**أهداف البحث، ومنهج الدراسة:**

يَرْمِي هذا البحث إلى دراسة أفعال الشروع دراسة وصفية تحليلية تبحث عن نظام العلاقات بين معانيها داخل حقلها اللغوي، وعن نظام العلاقات بين معانيها داخل تركيبها النحوي الخاص بجملتها المنسوخة بها، وذلك من خلال تتبعها في بعض أمهات المعاجم اللغوية، وفي مؤلفات علماء النحو بين القرنين الثاني والسادس الهجريين؛ لمقاربة معنى هذه الأفعال حال استعمالها مُتصرفاً، وحال استعمالها جامدة دالة على معنى الشروع في الحدث؛ للوصول إلى مدى التصاق بين الدلالتين اللفظية المعجمية، والصناعية النحوية. وما إذا كان هناك اختلاف بين دلالة الاستعمالين، ولنرى - كذلك- الفروق الدقيقة بين المعنى العام الذي يجمع بين هذه الأفعال في دلالتها على الشروع، وبين المعنى الخاص لكل فعل منها حال استعماله في سياق تعبيريّ مُغاير. وسبب اختيارنا أفعال الشروع موضوعاً للدراسة هو تتبع هذه الأفعال داخل صياغاتها التعبيرية في حالتها تصرّفها وجمودها؛ لتكون نموذجاً لدراسة ما يشابهها من الأفعال النظرية في الاستعمال النحوي، تمهيداً لخلق مُعجم خاص بالحقول الدلالية النحوية. وقد جاءت هذه الدراسة في مدخل، وأربعة مباحث؛ نتبعنا في المبحث الأول أفعال

الشروع عند النحاة، وجاء المبحث الثاني ليدرس الصيغة التركيبية للجملة المنسوخة بأفعال الشروع، ثم خصصنا المبحث الثالث لدراسة هذه الأفعال من حيث التصرف والجمود، وجاء المبحث الرابع ليتناول الدراسة اللغوية المعجمية لأفعال الشروع، وكيف تعرّض لها كبار المعجميين. ثم ختمت الدراسة بالنتائج التي تمّ التوصل إليها، والتوصيات.

### مدخل: المعنى اللغوي لمادة (شرع)

قال الخليل: (شرع الوارد الماء شروعاً وشرعاً فهو شارحٌ، والماء مشروعٌ فيه: إذا تناوله بفيه)<sup>2</sup> وقال ابن فارس: (الشين والراء والعين: أصلٌ واحدٌ؛ وهو شيءٌ يُفتح في امتدادٍ يكون فيه. من ذلك الشريعةُ: وهي موردُ الشاربةِ الماء... ومن الباب: أشرعتُ الرُمحَ نحوهَ إشراعاً. وربما قالوا في هذا: شرعتُ...)<sup>3</sup> وقال الجوهرى: (وشرع المنزل: إذا كان بابه على طريق نافذ. وشرعت الإهاب: إذا سلخته... وشرعت في هذا الأمر شروعاً، أي: خضت فيه. وشرعت الدواب في الماء تشرع شرعاً وشروعاً: إذا دخلت)<sup>4</sup> وقال ابن منظور: (شرع الواردُ يشرعُ شرعاً وشروعاً: تناول الماء بفيه. وشرعت الدواب في الماء تشرعُ شرعاً وشروعاً، أي: دخلت... وإبلٌ شروغٌ، وقد شرعت الماء فشربت... وشرعت في هذا الأمر شروعاً، أي: خضت)<sup>5</sup> وقال السرفسطي: (... وشرعت في هذا الأمر، ابتدأت)<sup>6</sup>. ونلاحظ أن هؤلاء اللغويين أشاروا إلى تعدي الفعل (شرع) ولزومه، وأوردوا الأمثلة الدالة على ذلك؛ فعده ابن فارس بالهمزة، فقال: أشرعتُ الرُمحَ نحوه. ثم قال: وربما قالوا في هذا: شرعتُ. وذكر الجوهرى: شرع المنزل، وشرعت الإهاب. وتبعهم في ذلك ابن منظور.

وبعد هذه السياحة المعجمية التنقيبية عن مادة (شرع) في تلك المعاجم، تجلّت لنا عدّة أمور: أوّلها، إنهم ركّزوا على شرح المعنى اللغوي المعجمي للكلمة فقط، ولم يتناولوا المفردة من جهة معناها النحوي التركيبى الدال على معنى الشروع في الحدث والأخذ فيه، الذي انفرد بذكره النحاة في مؤلفاتهم، بيد أن المعنى اللغوي الذي أوردوه يدور حول فلك الدخول في الشيء، والبدء فيه، وهذا ليس ينبغى، بأي حال، عن المعنى النحوي التركيبى للفعل (شرع).

### المبحث الأول: المسرد النحوي لأفعال الشروع:

ترد أفعال الشروع عند النحاة تحت باب أفعال المقاربة، وهذا الباب يحوي مجموعة من الأفعال التي تختلف في معانيها ومدلولاتها، إلا أنها ضُمت تحت باب نحوي واحد؛ لما يجمع بينها من عملٍ نحوي وبناءٍ خاص في جملتها النحوية. وسماها النحاة (أفعال المقاربة) من باب تسمية الكلّ باسم الجزء، قال ابن هشام: (هذا باب أفعال المقاربة، وهذا من باب تسمية الكلّ بالجزء، كتسميتهم الكلام كلمةً. وحقيقة الأمر أن أفعال الباب ثلاثة أنواع: ما وُضع للدلالة على قرب الخبر، وهي ثلاثة: كاد، وأوشك، وكرب، وما وُضع للدلالة على رجائه، وهو ثلاثة: عسى، وأخولق، وحرى، وما وُضع للدلالة على الشروع فيه، وهو كثير، منه: أنشأ، وطفق، وجعل، وعلق، وأخذ)<sup>7</sup> وزاد عليها ابن هشام نفسه فعلمين آخرين في كتابه (شذور الذهب) هما: هبّ، وهلّل. قال: (... وما يدل على شروع المُسمى باسمها في خبرها، وهي كثيرة؛ ذكرت منها هنا سبعة...)<sup>8</sup>.

2 - الخليل بن أحمد الفراهيدي. معجم العين. ت/ د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي. دار الرشيد للنشر. العراق. 1980م ج2: 252 (مادة شرع).

3 - أحمد بن فارس. معجم مقاييس اللغة. ت/ عبد السلام هارون. دار الفكر. بيروت. لبنان. 1979م. 3: 262 (مادة شرع).

4 - الجوهرى. الصحاح. ت/ أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين. بيروت. لبنان. ط2: 1979م. 3: 1236 (مادة شرع).

5 - ابن منظور. لسان العرب. دار صادر. بيروت. لبنان (ب/ت) 8: 175 (مادة شرع).

6 - السرفسطي. كتاب الأفعال. ت/ د. حسين محمد شرف. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية. القاهرة: 1978م. (2: 334)

7 - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. المكتبة العصرية. صيدا. بيروت. بعناية محمد محي الدين عبد الحميد. ب/ت. ج. 1. ص: 301

8 - ابن هشام. شرح شذور الذهب. بعناية محمد أبو فضل عاشور. دار إحياء التراث العربي. بيروت. لبنان. ط1 (2001م) ص: 103

وتقتصر هذه الدراسة على أفعال الشروع فقط، وهي الأفعال الدالة على معنى شروع اسمها في خبرها من أفعال المقاربة، وهي أفعال ناقصة تعمل عمل (كان) فترفع المبتدأ، وتنصب الخبر. إلا أن خبرها لا يكون إلا فعلاً مضارعاً<sup>9</sup> مجرداً من (أن) المصدرية.

وإذا تتبعنا هذه الأفعال تتبعاً تاريخياً حسب ورودها عند النحاة، نجد أن سيبويه قد ذكر منها اثنين فقط، وذلك في معرض حديثه عن (كاد) فذكر: جَعَلَ، وأَخَذَ<sup>10</sup>. وحديثه عن (كاد) هنا ليس تحت باب أفعال المقاربة، وإنما تحت باب (وجه دخول الرفع في الأفعال المضارعة للأسماء)<sup>11</sup> حيث ذكر: إن الأفعال المضارعة لا ترتفع بالابتداء، وإنما ترتفع بكيونتها في موضع الاسم. ثم استورد يذكر الأمثلة لذلك، من مثل: يقول زيدٌ ذاك، وزيدٌ يقولُ ذاك، ومررتُ برجلٍ يقولُ ذاك، وهلاً يقولُ زيدٌ ذاك، إلى أن يقول: (ومن ذلك أيضاً: كِدْتُ أفعُلُ ذاك، وكِدْتُ تَفْرُعُ، ... و(أفعلُ) ههنا بمنزلتها في (كُنْتُ) إلا أن الأسماء لا تُستعملُ في (كاد) وما أشبهها)<sup>12</sup>. ويشير سيبويه بذلك إلى أمرين: الأول، أنه يريد أن (كاد) وما أشبهها من أفعال المقاربة، والرجاء، والشروع، هي أفعال ناقصة كَنَقْصِ (كان) وأخواتها، فالجامع بينهما دخولهما على المبتدأ والخبر، وإفادة المعنى في الخبر، ألا ترى أن (كان) وأخواتها إنما دخلت لإفادة معنى الزمان في الخبر كما أن (كاد) وأخواتها دخلت لإفادة معنى القرب من الخبر. والثاني: يُشيرُ فيه إلى الصورة التي تتركب منها جملة (كاد) وأخواتها، أي: أن خبرها يلزم أن يكون جملة فعلية لا يجوز تأويلها بمصدر، يقول السيرافي: (وأما "كِدْتُ أفعُلُ" ونحو ذلك مما يلزم فيه الفعل، فالأصل فيه الاسم، وإنما ألزموا فيه الفعل لأنه أريد به الدلالة بصيغة الفعل على زمانه أو مُدانته وقُرب الالتباس به ومواقفته، فإذا قلت: كِدْتُ أفعُلُ كذا، فليست بمخبر أنك فعلته ولا أنك عريت منه عري من لم يرممه، ولكنك رُمته وتعاطيت أسبابه حتى لم يبق بينك وبينه شيء إلا مواقفته، فإذا قلت: كِدْتُ أفعُلُه، فكان (أفعُلُه) حدٌ انتهيت إليه ولن تدخل فيه، فكانت قلت: كُنْتُ مُقارِباً لفعله وعلى حد فعله ولفظ (كِدْتُ أفعُلُ) أدل على حقيقة المعنى وأحضر في اللفظ)<sup>13</sup> وعلى هذا النهج يسير الأمر في أفعال الشروع من حيث تركيب جملتها، وسيتضح ذلك في ثنايا المباحث اللاحقة إن شاء الله. وبعد أن ذكر سيبويه طرفاً من أفعال هذا الباب قال: (هذه الحروف<sup>14</sup> التي هي لتقريب الأمور شبيهة بعضها ببعض، ولها نحو ليس لغيرها من الأفعال)<sup>15</sup> ومن هذه الإشارات اقتبس النحاة بعده اسم باب هذه الأفعال؛ فقالوا: (أفعال المقاربة)

أما المُبرّد (ت286هـ) فذكر من أفعال الشروع (جَعَلَ، وأَخَذَ) فقط<sup>16</sup> وذلك تحت باب ما سَمَّاهُ (الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة) ثم قال: (وهي مختلفة المذاهب والتقدير، مجتمعة في المقاربة) وقوله: (مجتمعة في المقاربة) أي: إن الذي يجمع بين أفعال هذا الباب هو تداني ما تدل عليه من معنى قُرب وقوع خبرها، أو رجائه، أو الشروع فيه. وأما قوله (مختلفة المذاهب والتقدير) فلهذا يشير فيه إلى الفروق الدقيقة في معانيها التي تحتفظ بها كل مجموعة على جده.

وذكر الزجّاجي (ت340هـ) أفعال الشروع مع جملة أفعال المقاربة، ووسم أفعال الباب كلها بأنها (لمقاربة الفعل، واستيدناء وقوعه)<sup>17</sup> ولم يفصل في أقسامها، وقد ذكر منها ثلاثة، وهي: (أَخَذَ، وجَعَلَ، وطَفِقَ) تقول: جَعَلَ زيدٌ يقولُ كذا وكذا، وأَخَذَ يفعلُ كذا وكذا. وإنما جاء تفصيلها عند ابن عصفور الأشبيلي (ت669هـ) في شرحه لجمل الزجّاجي؛ فقد قسم أفعال الباب إلى قسمين: (قسم الأخذ في الفعل) أي: الشروع فيه. وقسم لمقاربة ذات الفعل ورجائه<sup>18</sup>. ولم يزد ابن عصفور عليها شيئاً غير

9 - انظر: السابق، الصفحة نفسها.

10 - انظر: الكتاب. ت/ عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة. 1992م. 3: 12، 11

11 - السابق، ج3/ص: 9

4- السابق: 11

13 - شرح السيرافي على كتاب سيبويه (3: 202)

14 - يعني بالحروف الكلمات، أي: أفعال المقاربة.

15 - الكتاب. 3: 161

16 - انظر: المبرّد. المقترض. ت/ محمد عبد الخالق عزيمة. لجنة إحياء التراث الإسلامي. القاهرة. 1994م. 3: 75

17 - الزجّاجي. الجمل في النحو. ت/ د. علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط الأولى: 1984م. ص: 200

18 - انظر: ابن عصفور. شرح جمل الزجّاجي. تقديم فواز الشعار. دار الكتب العلمية. بيروت. ط الأولى 1998م. (285:2)

أنه ابتدع اسماً جديداً لقسم الأفعال الدالة على الشروع؛ حيث أسماه (قسم الأخذ في الفعل) والأخذ في الفعل لعله أُلصق بالمعنى من (الشروع) فيه؛ إذ إنه مصدر مشتق من أحد أفعال الشروع ذاتها، وهو الفعل (أَخَذَ) بينما – المصدر – (الشروع) الذي أُصِغ على قسم هذه الأفعال، فإنه مشتق من فعل ليس في عداد أفعال الشروع!

وقال الزمخشري (ت 538هـ) في مُفَصِّلِهِ عن أفعال هذا الباب: (ومنها كَرَبَ وَأَخَذَ وَجَعَلَ وَطَفِقَ؛ يُسْتَعْمَلْنَ استعمال (كاد) تقول كَرَبَ يَفْعَلُ، وَجَعَلَ يَقُولُ، وَأَخَذَ يَقُولُ...)<sup>19</sup> قال الشارح: (وَأَخَذَ وَجَعَلَ وَطَفِقَ، كلها بمعنى واحد وهو مقاربة الشيء والدخول فيه...)<sup>20</sup> فالزمخشري ذكر ثلاثة فقط من أفعال الشروع، ولعله كان مهتماً بالحديث عن الكيفية التي تتركب بها جملة (كاد) وأخواتها، وكيفية استعمالها، من جهة أن خبرها لا يكون إلا فعلاً صريحاً. وزاد الشارح بأن معناها: الدخول في الشيء. وعدّها ابن مالك (ت 672هـ) خمسة في ألفيته؛ قال<sup>21</sup>:

ومثل (كاد) في الأصح كَرَبَا      وتَرَكَ (أن) مع ذي الشروع وَجَبَا  
ك: أنشأ السائق يَحْدُو، وَطَفِقَ      كذا جَعَلْتُ، وَأَخَذْتُ، وَعَلِقَ

فذكر: (أنشأ، وَطَفِقَ، وَجَعَلَ، وَأَخَذَ، وَعَلِقَ) وأوردها ضمن جُمْلٍ توجّه النظر إلى أن خبرها يأتي مضارعاً. أمّا في شرحه لكتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) المشهور بـ (التسهيل) فقد ذكر منها ثمانية، فزاد على تلك الخمسة ثلاثة أفعال أخرى، وهي: طَفِقَ – بفتح الفاء – وَطِفِقَ، وَهَبَّ<sup>22</sup>. فصارت أفعال الشروع عنده: (أنشأ، وَطِفِقَ وَطَفِقَ، وَجَعَلَ، وَأَخَذَ، وَعَلِقَ، وَهَبَّ) غير أن أبو حيان التوحيدي في كتابه (التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل) قد علّق على ذلك بقوله: (وذكر المصنّف أفعال هذا الباب أربعة عشر فعلاً؛ لأنّ طَفِقَ بفتح الفاء وَطِفِقَ بالباء المكسورة لغتان في (طَفِقَ) وعدّها المصنّف ستة عشر فعلاً)<sup>23</sup> والباب المعني هنا هو: باب أفعال المقاربة بأقسامه الثلاثة.

وأما أبو حيان الأندلسي، (ت 745هـ) فقد حصرها في ستة أفعال: (جَعَلَ وَطَفِقَ وَأَخَذَ وَعَلِقَ وَأَنْشَأَ وَهَبَّ) ثم استطرّد في ذكر أفعالٍ قد رأى فيها بعض النحاة معنى الشروع، فقال: (وزاد ابن مالك (حزى) وزاد ثعلب (قام) وزاد أبو إسحاق البهاري<sup>24</sup> (قارَبَ، وكارَبَ، وقَرَبَ، وأحالَ، وأقَبَلَ، وأظَلَّ، وأشْفَى، وأشَارَفَ، وقَرَّبَ، ودَنَا، وأنَّزَرَ، وقَامَ، وقَعَدَ، وذَهَبَ، وأزْدَلَفَ، ودَلَفَ، وأشْرَفَ، وأزْلَفَ، تَهَيَّأَ، وأسْفَ). وزاد غيره: طَارَ، وانْبَرَى، وألَمَّ، ونَشَبَ. وذكر ابن هشام اللخمي فيها: ابتدأ، ونَشَبَ، وعبأ<sup>25</sup>) ولعل هذه الأفعال تتسع في معناها؛ فتشمل أفعال المقاربة كلها. ولكننا يمكن أن نستخلص منها ما ينحصر معناه العام في دلالة الشروع فقط، وهي (أَقَبَلَ، وقَامَ، وقَعَدَ، وذَهَبَ، وطَارَ، وانْبَرَى، وألَمَّ، ونَشَبَ، وابتدأ، وعبأ، وأظَلَّ، وأشْفَى، وأزْدَلَفَ، ودَلَفَ، وأشْرَفَ، وأزْلَفَ، وأسْفَ) وإذا أضفنا هذه لتلك السبعة التي اشتهرت في كتب النحاة، سيصبح عددها أربعة وعشرون فعلاً. وهذا ما أشار إليه ابن هشام في قوله بكثرة أفعال هذا الباب. ومن هنا نلاحظ مدى التوسّع العددي الذي صاحب أفعال الشروع في مسيرتها عبر درس النحاة لها في مؤلفاتهم.

وأما ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) – في كتابه أوضح المسالك – فقد قال عنها: (... وما وُضِعَ للدلالة على الشروع فيه؛ وهو كثير، ومنه: أنشأ، وَطَفِقَ، وَجَعَلَ، وَعَلِقَ وَأَخَذَ)<sup>26</sup> فقد أشار ابن

19 - ابن يعيش. شرح مفصل الزمخشري. إدارة الطباعة المنيرية. القاهرة. (ب/ت) ج: 7: 126

20 - السابق نفسه: 7: 127

21 - ابن عقيل. شرح ألفية ابن مالك. بعناية محمد محي الدين عبد الحميد. دار مصر للطباعة. القاهرة. ط 1980/20م. ج 1، ص: 334

22 - انظر: ابن مالك. شرح التسهيل. ت/ محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط 1: 2001م.

ج 1، ص: 375

23 - أبو حيان الأندلسي. التذليل والتكميل. ت/ د. حسن هندواي. دار القلم. دمشق. ط 1 (2000م) ج 4 ص: 328

24 - هو إبراهيم بن أحمد بن يحيى أبو إسحاق البهاري النحوي. انظر: بغية الوعاة. السيوطي. ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه. (ب/ت) ط 1 (407:1)

25 - أبو حيان الأندلسي. ارتشاف الضرب. ت/ د. رجب عثمان محمد. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط الأولى: 1998م. ص: 122

26 - ابن هشام. أوضح المسالك. بعناية محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية. صيدا. بيروت. (ب/ت) ج 1، ص: 301

هشام هنا إلى كثرة أفعال هذا الضرب، ثم صرّح بخمسة منها فقط، كما ترى، وهو ذات العدد الذي ذكره ابن مالك في الألفية. ولم يزد أبو الحسن الأشموني (ت 838هـ) عمّا ذكره ابن هشام في كتابه (أوضح المسالك) فقال ومنها ما هو (للدلالة على الشروع في الخبر، وهي: أنشأ وطَفِقَ وأَخَذَ وجَعَلَ وعلق)<sup>27</sup> فذكر منها هذه الخمسة.

وجاء السيوطي (ت 911هـ) فحدّد أفعال الشروع بستة كذلك؛ وهي: (جَعَلَ وطَفِقَ وأَخَذَ وعلق وأنشأ وهَبَ) متفقاً في ذلك مع أبي حيان التوحيدي عدداً وترتيباً. ثم قال: وأغربهنّ: علق، وهَبَ<sup>28</sup>. وقد علق السيوطي على مجموعة الأفعال التي سردها أبو حيان عن أبي إسحاق البهاري بقوله: (... فبلغت أفعال الباب أربعين فعلاً. قال ابن قاسم: وما زاده البهاري، ومن دكر لا يقوم عليه دليل على أنه من أفعال الباب)<sup>29</sup>. وتابع السيوطي ابن مالك في أنه أورد لكل فعلٍ من هذه الأفعال شاهداً من الشعر عدا (طَفِقَ) التي استشهد لها بقول الله تعالى: (وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ)<sup>30</sup>. واستشهد لـ (جَعَلَ) بقول أبي حية النمرّي:

وقد جعلت إذا ما قمتُ يُثقلني  
وإستشهد للفعل (أخذ) بقول الشاعر<sup>32</sup>:

فأخذتُ أسألُ والرسومُ تُجيبني  
إلا اعتبارَ إجابةٍ وسؤالٍ  
واستشهد للفعل (علق) بقول الشاعر<sup>33</sup>:

أراك علقْتَ تظلمُ من أجرنا  
وظلمُ الجارِ إذلالُ المُجير  
واستشهد للفعل (أنشأ) بقول الشاعر<sup>34</sup>:

لما تبينَ ميلُ الكاشحينَ لكم  
أنشأتُ أعربُ عمّا كان مكنونا  
واستشهد للفعل (هَبَ) بقول الشاعر<sup>35</sup>:

هَببتُ أومُ القلبِ في طاعةِ الهوى  
فلجّ كأيّ كنتُ باللومِ مُغربيا

وما استشهد به السيوطي للأفعال: (جَعَلَ وعلق وأنشأ وهَبَ) قد أورده ابن مالك في كتابه (شرح التسهيل) غير أنّ ابن مالك استشهد للفعل (طَفِقَ) بقول الشاعر<sup>36</sup>:

طَفِقَ الخَلِيّ بقسوةٍ يلحَى الشجيّ  
ونصيحةُ اللّاجي الخليّ عناء

وقال آخر<sup>37</sup> في (هَلْهَلْ):

وطننا بلادَ المعتدينَ فهَلْهَلتْ  
نفوسُهُم قبلَ الإماتةِ ترهَقُ

وبعد هذا التتبع لأفعال الشروع عند مشاهير النحاة منذ القرن الثاني الهجري وحتى القرن العاشر، نجد أنهم قد اتفقوا جميعهم على أنّ أفعال هذا الباب تدل على الشروع في الحدث، غير أنهم اختلفوا في عددها؛ والجدول التالي يبيّن عدد الأفعال التي أوردها أشهر النحاة في تلك الفترة.

جدول رقم (1) يرصد تنامي الحقل الدلالي لأفعال الشروع التي أوردها أولئك النحاة.

27 - الأشموني. شرح ألفية ابن مالك. بعناية محمد محي الدين عبد الحميد. دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان. ط الأولى 1955م. ج 1 ص: 128

28 - انظر: السيوطي. همع الهوامع. ت/ د. عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة. بيروت. لبنان. ط 1992م. (2: 133)

29 - السابق نفسه. (2: 134)

30 - سورة طه: 121

31 - انظر: الخزانة البغدادي. ت/ عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط الثالثة/ 9: 355، والموشح. المرزباني. ت/ علي الجاوي. مطبعة النهضة، القاهرة 1965م ص 118.

32 - البيت بلا نسبة. انظر: الشنقيطي. الدرر اللوامع. بعناية محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط (1999م) (1: 261)

33 - البيت بلا نسبة. انظر: معجم الشواهد النحو الشعرية. د. حنا جميل. دار العلوم للطباعة والنشر. الرياض. 1984م. شاهد رقم (1327) وانظر: الأشموني (1: 263)

34 - البيت بلا نسبة في الدرر (1: 262) وشرح شذور الذهب: 248

35 - البيت بلا نسبة في الدرر (1: 262)

36 - شرح التسهيل: ج 1، ص: 376

37 - البيت بلا نسبة في الدرر (1: 262)

العالم النحوي	الكتاب	الأفعال	عددتها
سبويه	الكتاب	جَعَلَ وَأَخَذَ.	2
الميرد	المقتضب	جَعَلَ وَأَخَذَ.	2
الزجاجي	الجمل	جَعَلَ وَأَخَذَ وَطَفِقَ.	3
الزمخشري	المفصل	كَرَبَ جَعَلَ وَأَخَذَ وَطَفِقَ.	4
ابن مالك	الألفية	جَعَلَ وَأَخَذَ وَطَفِقَ وَأَنْشَأَ وَعَلِقَ.	5
	التسهيل	جَعَلَ وَأَخَذَ وَطَفِقَ وَطَفِقَ وَعَلِقَ وَأَنْشَأَ وَهَبَّ.	7
أبو حيان الأندلسي	ارتشاف الضرب	جَعَلَ وَطَفِقَ وَأَخَذَ وَعَلِقَ وَأَنْشَأَ وَهَبَّ.	6
ابن هشام	أوضح المسالك	جَعَلَ وَأَخَذَ وَطَفِقَ وَأَنْشَأَ وَعَلِقَ.	5
	شذور الذهب	جَعَلَ وَأَخَذَ وَطَفِقَ وَأَنْشَأَ وَعَلِقَ وَهَبَّ وَهَلَّهَلَ.	7
الأشموني	شرح ألفية ابن مالك	جَعَلَ وَأَخَذَ وَطَفِقَ وَأَنْشَأَ وَعَلِقَ.	5
السيوطي	همع الهوامع	جَعَلَ وَطَفِقَ وَأَخَذَ وَعَلِقَ وَأَنْشَأَ وَهَبَّ.	6
أبو اسحاق البهاري	ذكره أبو حيان في (ارتشاف الضرب)	أَقْبَلَ، وَقَامَ، وَقَعَدَ، وَذَهَبَ، وَطَارَ، وَانزَرَى، وَالْمَمَّ، وَنَشَبَ، وَابْتَدَأَ، وَعَبَأَ، وَأَظْلَمَ، وَأَشْفَى، وَأَزْدَلَفَ، وَأَشْرَفَ، وَأَزْلَفَ، وَأَسَفَ	17

يبين لنا الجدول رقم (1) مدى تنامي عدد أفعال الشروع لدى النحاة وتوسّعهم في ذكرها تصاعدياً كلما تأخرت الحقبة الزمنية للنحوي المعني؛ فنجدها (فعلين) في القرنين الثاني والثالث الهجريين، ثم صارت (ثلاثة) عند الزجاجي في القرن الرابع، وصارت (أربعة) عند الزمخشري في القرن السادس، ثم أصبحت (ستة) عند ابن مالك في القرن السابع، ثم تراوحت بين (السبعة والسبعة عشر) فعلاً عند كل من ابن هشام، وأبي حيان، وأبي إسحاق البهاري في القرن الثامن الهجري، وهكذا.

#### المبحث الثاني: البنية التركيبية للجملة المنسوخة بفعل الشروع:

أفعال الشروع أفعالٌ ناسخة ناقصة كما ذكرنا؛ ترفع اسمها، ويأتي خبرها في محل نصب، فهي تماثل (كان) في كونها ناسخة ترفع الاسم وتنصب الخبر، وفي كونها ناقصة لا تكتفي بالاسم المرفوع بعدها، وكان بالإمكان أن تدرس في موضع واحد مع (كان وأخواتها) غير أنهم أفردوا لها باباً مستقلاً تحت اسم (أفعال المقاربة) نظراً لاختصاص خبرها بطريقة متفردة يأتي عليها. قال ابن هشام عنها: (... تعمل عمل "كان" فترفع المبتدأ، وتنصب الخبر، إلا أن خبرها لا يكون إلا فعلاً مضارعاً، ثم منه ما يقترن بأن، ومنه ما يتجرّد عنها... ولو لا اختصاص خبرها بأحكام ليست لـ"كان وأخواتها" لم تنفرد بباب على حدة)<sup>38</sup> ومن هنا يتبين لنا أن أفعال الشروع هي أفعال ناقصة، فلا يكتمل معنى جملتها إلا بتمام خبرها.

#### أولاً: فعل الشروع واسمُهُ:

عندما تستعمل العرب فعلاً من أفعال الشروع بقصد الأخذ في الحدّ والتلبّس فيه، يُوردونه في سياق الصورة القياسية لجملة أفعال الشروع، المتكوّنة من (فعل الشروع + اسمه + خبره) وعندئذ يعنون دلالة (شروع اسمها في خبرها) أي: أنها وضعت على أن تستعمل في الكلام، هنا، لتدلّ على أن المرفوع بها هو الذي قد تلبس بالفعل المدلول عليه بخبره، أي: شرّع فيه، ولهذا كان بُد من اشتمال الفعل المضارع، والواقع خبراً لها، على ضمير يعود إلى الاسم المرفوع بها، وإلا يكن الأمر على هذا الوجه، لم يتحقق لهذا الفعل ما وُضِعَ له ليُستعمل فيه. فقولك: طَفِقَ زَيْدٌ يَغْدُو، يعني أن زَيْدًا قد أَخَذَ في الغدو وتلبس به؛ أي: أنه رامه وتعاطى أسبابه وشرّع فيه.

ومن خصائص هذه الأفعال كذلك إنها أفعال ناقصة ناسخة؛ فلا يكتمل معنى جملتها إلا بتمام خبرها، ولذا فإن المرفوع بعدها يُعربُ اسماً لفعلٍ الشروع، وليس فاعلاً له، ثم إنها تفتقر إلى الخبر لاكتمال معناها، فعندما نقول: السحابُ يُمطرُ، أخبرنا بـ (إمطار) السحاب، ولكن عند قولنا: أخذَ السحابُ يُمطرُ، فإننا عندئذٍ لا نريدُ الإخبار بإمطار السحاب فحسب، وإنما نريدُ أن نُخبرَ بشروع السحاب وتلبُّسِه في الإمطار في الوقت الحاضر. وبذلك يكون الفعلُ الناقصُ (أخذ) قد نسخ حكم المُبتدئِيَّة من الاسم (السحاب) ونقله إلى حكم (الفاعليَّة) القاصر؛ أي: الذي قَصُرَ عن معنى الفاعلية الكامل، فافتقر- عندئذٍ - إلى خبرٍ يتَّمم فائدته، فنقول من حالة التَّمَامِ والتَّصَرُّفِ إلى حال النَّقْصِ والجمود، وأصبحت جملته منسوخةً به كغيرها من الجُمَلِ المنسوخة بالأفعال الناقصة. وهكذا حال بقية أفعال الشروع.

### ثانياً: الخبر في جملة أفعال الشروع:

الخبرُ في باب أفعال المقاربة بصفة عامَّة لا بُدَّ أن تجتمع له صفاتٌ خاصَّةٌ به، تجمعها عبارة: (أن يكون جملة فعلية، فعلها مضارعٌ، رافعاً لضمير الاسم السابق، مُقترناً بـ "أن" أو مجرداً عنها) قال السيرافي في نحو: (كِدْتُ أَفْعُلُ، وَطَفِقَ زَيْدٌ يَقُومُ) ونحوهما ممَّا يلزم فيه الفعلُ: (فالأصلُ فيه الاسم، وإنما ألزموا فيه الفعلَ لأنه أريد به الدلالة بصيغة الفعل على زمانه أو مُدانته وقُرْبِ الالتباس به وموافقته؛ فإذا قلت: كِدْتُ أَفْعُلُ كذا، فلست بمُخبرٍ أنك فعلته ولا أنك عريت منه عري من لم يرمه، ولكنك رُمته وتعاطيت أسبابه حتى لم يبق بينك وبينه شيء إلا مُواقفته، فإذا قلت: كِدْتُ أَفْعُلُ فكأنَّ "أفعله" حدُّ انتهيت إليه ولن تدخل فيه، فكأنك قلت: كنتُ مُقارِباً لفعله وعلى حدِّ فعله، ولفظ: (كِدْتُ أَفْعُلُ) أدلُّ على حقيقة المعنى وأحضرُ في اللفظ)<sup>39</sup>. وعلى هذا فإن قولنا: طَفِقَ زَيْدٌ يَقُومُ، أدلُّ على المعنى المُراد من قولنا: زيدٌ قائمٌ؛ لأنَّ الاسم، في المثال الثاني، لا يدل على زمانٍ مُتَّصِلٍ، ولذا منع سيبويه وضع اسم الفاعل موضع الفعل الذي هو خبرٌ في الجملة المنسوخة بهذه الأفعال، فلزموا الفعل الذي يدل على الزمان بعينه. وقال السيبوي: (وانفردت هذه الأفعال بالترام كون خبرها مضارعاً ثم هو ثلاثة أقسام: ما يجب تجرده من "أن" وهو خبر "لهل" وأفعال الشروع لأنها للأخذ في الفعل، فخيرها في المعنى حال، و"أن" تُخْلِصُ للاستقبال...)<sup>40</sup> أي أن "أن" المصدرية تُخْلِصُ زمن المضارع للاستقبال، وأفعال الشروع، في سياق جملتها، تدل على الزمن الحاضر. فيقع التعارض بين زمنيهما<sup>41</sup>. فعندما نقول "أخذ زيدٌ يقومُ" فهذا يعني أنه شرع في فعل القيام، فهو مُتمكِّنٌ منه وحيثُ إلى أن يُكْمِلَ النهوض. وهذا المعنى لا يتأتَّى إذا قرئت "أن" المصدرية بالفعل المضارع؛ إذ إنه - والحال هذه - سينتقل إلى معنى "المصدرية" التي تتجرَّد من دلالة الحدث حينئذٍ لتؤدي دلالة الاسمية فقط. فجملة "أخذ زيدٌ يقومُ" تتكون من فعل ناقص ناسخ جامد جاء على صيغة الماضي، ومن اسم هذا الفعل، ومن خبره المكوّن من الجملة الفعلية الدالة على الحاضر. هذه الجملة بمكوّناتها تتلاطف وتتجاذب وتتكامل لتفيد زمن قيام زيدٍ والشروع فيه معاً، أي: زمن الحال الذي هو لطيفٌ قصيرٌ بطبعه. فإن زمن الحال، لِقصره، يتعدَّرُ الإخبار عنه؛ لأنه الزمن المُتَوَهَّمُ الفاصل بين الماضي والمستقبل<sup>42</sup>. ولعله هذا هو السبب الذي ساق العرب لأن يركبوا جملة أفعال الشروع، وما شاكلها، هذا التركيب الخاص. وما ذكره سيبويه والسيرافي من أمثلة يطردُّ في أفعال الباب كلها من جهة لزوم الفعل المضارع لخبرها، ويخصُّ أفعال الشروع - دون غيرها من أفعال الباب - بتجرّد الفعل المضارع في خبرها من "أن" المصدرية، كما شرح السيبوي.

ويتضح من ذلك كله أنه لما كانت هذه الأفعال دالة على معنى الشروع داخل تركيب خاصٍ بأداء هذا المعنى- تحوّلت عن حال التَّمَامِ والتَّصَرُّفِ إلى حال النَّقْصِ والجمود في صيغة الماضي، ولكنها تتكامل زمانياً في سياق التعانق مع مفردات جملتها كلها لتؤدي معنى الشروع.

39 - السيرافي. شرح كتاب سيبويه. ت/ أحمد حسن، وعلي سيد علي. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط1 (2008م) ج3: 202

40 - السيبوي. همع الهوامع (2: 138)

41 - انظر: النحو الوافي. عباس حسن. دار المعارف. القاهرة. ط2010/15م (260:2)

42 - انظر: ابن عصفور. شرح جمل الزجاجة (1: 58)

## المبحث الثالث: أفعال الشروع من حيث التصرف والجمود:

ينقسم الفعل من حيث تعلق معناه بالزمان، وعدمه - إلى قسمين: جامد ومتصرف. فالجامد ما دلَّ على معنى مجرد عن الزمان الذي يُعتبر في دلالة الفعل، وهو بذلك يُشبه الحرف في لزومه طريقة واحدة في التعبير، وعدم قبوله التحوّل من صيغة إلى أخرى. والجامد من الأفعال ثلاثة أنواع؛ ما لازم صيغة الماضي، كما هو الحال في أفعال الشروع، وما يلزم صيغة الأمر، نحو: هَبْ وتعلّم، وما يلزم صيغة المضارع، نحو: يهبط<sup>43</sup>.

وأما الفعل المتصرف فهو ما يدلّ على الحدث مُقترباً بزمان، كالماضي، والحاضر، والمستقبل؛ فيقبل لذلك التصرف من صيغة إلى أخرى؛ لاختلاف الأزمنة التي تقع فيها الأحداث، فيكون لكلّ زمن صيغة معينة. فالسبب الداعي إلى اختلاف صيغ الفعل، إذن، هو أخذ الزمان المُختلف بطبعه في مفهومه.

وقد عدّ النحاة أفعال الشروع من الأفعال الجامدة، ونجد أنّ السيوطي قد جمع نافلةً من أقوالهم، في هذا الشأن، في كتابه (جمع الجوامع) وشرّحه وفصله في مؤلفه (همع الهوامع) فقال: (أفعال هذا الباب جامدة لا تتصرف، ملازمة للفظ الماضي)<sup>44</sup> ثم أورد جانباً من تعليقات بعض النحاة لعدم تصرفها، فقال: (وَعَلَّ ذَلِكَ ابْنُ جَنِيٍّ بِأَنَّهَا لَمَّا قُصِدَ بِهَا الْمُبَالَغَةُ فِي الْقُرْبِ أُخْرِجَتْ عَنْ بَابِهَا وَهُوَ التَّصَرُّفُ. وَكَذَلِكَ كُلُّ فِعْلٍ يُرَادُ بِهِ الْمُبَالَغَةُ كَنَعَمَ وَبَسَّسَ وَفِعْلُ التَّعَجُّبِ. وَعَلَّهِ ابْنُ يَسْعُونَ<sup>45</sup> بِالِاسْتِغْنَاءِ بِلُزُومِ الْمُضَارِعِ خَيْرَهَا فَلَمْ يَبْنُوا مِنْهَا مُسْتَقْبَلًا. وَعَلَّهِ ابْنُ عَصْفُورٍ بِأَنَّ مَعْنَاهَا لَا يَكُونُ إِلَّا مَاضِيًا إِذْ لَا تَخْبِرُ عَنِ الرَّجَاءِ إِلَّا وَقَدْ اسْتَقَرَّ فِي نَفْسِكَ، وَالْمَاضِي يَسْتَعْمَلُ فِي الْحَالِ الَّذِي هُوَ الشَّرُوعُ لِإِرَادَةِ الْإِتِّصَالِ وَالِدَوَامِ فَلَا يَكُونُ مَعْنَاهَا مُسْتَقْبَلًا أَصْلًا)<sup>46</sup> ووافق ابن هشام هؤلاء في (أوضح المسالك) فقال: (وهذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي...) <sup>47</sup> واستثنى من أفعال الشروع: طَفِقَ، وَجَعَلَ؛ فقال: (حكى الأَخْفَشُ: طَفِقَ يَطْفُقُ كضرب يضرب، وطَفِقَ يَطْفُقُ كعلم يعلم. و"جَعَلَ" حكى الكسائي "إنّ البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجة")<sup>48</sup> وقال السيوطي: (وحكى الجوهري مضارع طفق. قال ابن مالك: ولم أره لغيره، والظاهر أنه قال ذلك رأياً. وحكى الأَخْفَشُ مصدر طفق...) <sup>49</sup>

فاذا نظرت إلى معنى الشروع والتلبس الذي تدلّ عليه أفعال الشروع، وجدت أنّ هذا المعنى لا يختلف باختلاف الأزمنة الثلاثة (الماضي، والحاضر، والمستقبل) فخرجت هذه الأفعال عما هو أصل الشروع فنقول: إنّها أفعال ناقصة ناسخة جامدة. فهي ناقصة لافتقارها إلى الخبر، وهي ناسخة لرفعها المبتدأ اسماً لها ونصبها محلّ الخبر خبراً لها، وهي جامدة لأنها لزمت صيغة الماضي دون تغيير.

وعند استقراءنا لأفعال الشروع في سبعة من المعاجم لكبار علماء اللغة، وجدنا أنّهم يبتدرون بعرض المعنى اللغوي العام للفعل حال كونه مُتصرفاً، ويمثلون لذلك بأمثلة داخل سياقاتٍ من صنعهم أحياناً، ومن الشعر حيناً آخر، ومن القرآن حال ورود الفعل في آيةٍ منه، ثمّ يدلّفون إلى إيراد داخل البناء التركيبي النحوي المعروف عند النحاة. قال الأزهرى، في عرضه للفعل هَبَّ: (قال الليث: يُقال هَبَّتْ الرِّيحُ تَهْبُ هُبُوبًا، وَالنَّائِمُ يَهْبُ هَبًّا، وَالسَّيْفُ يَهْبُ إِذَا هَرَّ، هَبَّةٌ ... وَالتَّيْسُ يَهْبُ هَبِيْبًا لِلسَّيْفِ ...)<sup>51</sup> وقال الجوهري: (طَفِقَ يَفْعَلُ كَذَا يَطْفُقُ طَفْقًا، أَي: جَعَلَ يَفْعَلُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى "وَطَفِقًا يَخْصِفَانِ

43 - انظر: محمد محي الدين عيد الحميد. دروس في التصريف. المكتبة العصرية. صيدا. بيروت. ط 1995م. ص: 206

44 - السيوطي. همع الهوامع. ت/د. عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة. بيروت. لبنان. (2: 135)

45 - يوسف بن يعقوب بن يوسف بن يسعون أبو الحجاج التجيبي الأندلسي، نحويّ ولغويّ. توفي نحو: 542هـ. انظر: معجم المؤلفين (342/3)

46 - السابق نفسه: 135

47 - ابن هشام. أوضح المسالك (1: 318)

48 - السابق نفسه. الصفحة نفسها.

49 - همع الهوامع (2: 136)

50 - السابق نفسه، والصفحة نفسها. هامش: 2

51 - الأزهرى. تهذيب اللغة. ت/ عبد الله درويش. مطابع سجل العرب. القاهرة. ب/ت ج: 5، ص: 379

عَلَيْهِمَا<sup>52</sup> قال الأخفش: وبعضهم يقول: طَفَّقَ بالفتح يَطْفُقُ طُفُوقاً<sup>53</sup> وقال ابن منظور عند حديثه عن الفعل جَعَلَ: (جَعَلَ الشَّيْءَ يَجْعَلُهُ جَعْلًا وَمَجْعَلًا وَاجْتَعَلَهُ: وَضَعَهُ ... وجعل يفعلُ كذا: أَقْبَلَ وَأَخَذَ؛ وأنشد سيبويه:

وقد جَعَلْتُ نفسي تَطِيبُ لِيضْغَمَةً \*\*\* لِيضْغَمَهَا يَقْرَعُ الْعَظْمَ نَائِبًا<sup>54</sup>

ومما سبق يتبين لنا أنَّ العرب قد استعملت أفعال الشروع مُتَصَرِّفَةً وجامدةً، فهي متصرفة عند استعمالها تحت الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية معاً، وهي جامدة عند استعمالها دالةً ببنائها على معنى الاسم فقط دون الداليتين الأخرين: الصناعية والمعنوية؛ قال ابن جني في باب مُراعاة (الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية) للكلمات، فمن ذلك (جميع الأفعال، ففي كل واحدٍ منها الأدلة الثلاثة، ألا ترى إلى قام، ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بناؤه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله)<sup>55</sup> أي: أنَّك حين تسمع (قام) قد عرفت حدثه، وزمانه، ثم تنظر فيما بعد لتعلم فاعله الذي لا يُد منه. هذا ينطبق على أفعال الشروع حين استعمالها متصرفةً.

#### المبحث الرابع: الدراسة اللغوية (المعجمية) لأفعال الشروع:

قد رأيت في هذا المبحث أن أتمدَّ سبعةً من المعاجم المُشْتَهرةِ العاليةِ في اللغة العربية؛ لدراسة المادة اللغوية لأفعال الشروع، وقد راعيت في ذلك أن أبين بين الفترات التأليفية لهذه المعاجم؛ فجعلتها تتراوح بين القرنين: الثاني، والسادس الهجريين؛ وذلك بغرض التتبع الدقيق للمادة اللغوية لهذه الأفعال، وما يصاحب من تطور لفظي أو دلالي عبر تلك الحقبة الزمنية. وكانت المعاجم التي انتخبها هي:

- 1- كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (100-175هـ) بترتيب وتحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي<sup>56</sup>.
- 2- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن زُرَيْد الأزدِي (223-321هـ) بطبعة مطبعة دائرة المعارف العثمانية (حيدر أباد)<sup>57</sup>.
- 3- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الهروي الأزهرِي (ت/370هـ) بتحقيق الشيخ عبد السلام محمد هارون<sup>58</sup>.
- 4- تاج اللغة وصحاح العربية (الصِّحَاح) لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت/393هـ) بتحقيق أحمد عبد الغفور عطار<sup>59</sup>.
- 5- مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس (ت/395) بتحقيق عبد السلام محمد هارون<sup>60</sup>.
- 6- كتاب الأفعال، لأبي عثمان سعيد بن محمد المعافري السَّرْفُسْطِي (340-400هـ) تقريباً. بتحقيق الدكتور حسين محمد شريف<sup>61</sup>.
- 7- أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (467-538هـ) بتحقيق الدكتور محمد باسل عيون السود<sup>62</sup>.

52 - سورة طه: 121

53 - الجوهري، الصِّحَاح، ت/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية: 1979م، ص: 1517

54 - ابن منظور، لسان العرب، نشر دار صادر، بيروت، لبنان (ب/ت) ج: 11، ص: 110

55 - ابن جني، الخصائص، ت/ محمد علي النجار، دار الكتب المصرية (3:98)

56 - دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: 2003م.

57 - الهند، الطبعة الأولى: 1344هـ.

58 - مصر، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، (ب/ت)

59 - دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية: 1979م.

60 - دار الفكر للطباعة والنشر، 1979م.

61 - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1975م

62 - دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: 1998م.

## المطلب الأول، المعنى اللغوي، والنحوي لأفعال الشروع:

إذا تدرجنا بأفعال الشروع عند النحاة من لدن عصر سيبويه في القرن الثاني الهجري إلى عصر ابن هشام الأنصاري (761هـ) في القرن الثامن الهجري، نجدتها تتراوح بين اثنين - كما أورد سيبويه<sup>63</sup> - وبين سبعة كما ذكر ابن هشام في كتابه (شرح شذور الذهب). وهناك من زاد على هذه الأفعال كما رأينا. ويحسن بي هنا أن أجعل هذه الأفعال في جداول وحقول؛ ليسهل تتبع معانيها اللغوية والنحوية التركيبية عند أصحاب المعاجم اللغوية التي حددتها آنفاً؛ لننظر كيف أورد هؤلاء اللغويون المعنيين، اللغوي والنحوي. ونعني بالمعنى النحوي هنا ذلك المعنى الذي يدل على الشروع في الحدث داخل الجملة التركيبية لكل فعل من أفعال الباب، أي: عندما يتحول الفعل من حالة التصرف إلى حالة الجمود.

وطريقتنا في هذا الجدول إننا نتبع أفعال الباب فعلاً تلو الآخر كما وردت عند أصحاب تلك المعاجم، لنرصد طريقة شرحهم لمعانيها ودلالاتها، وكيفية تنقلهم من دلالة إلى أخرى ومن صيغة إلى صيغة داخل السياقات المختلفة التي يوردونها حال تصرفها، ونكتفي هنا بإيراد معنى اللغوي الأول الذي يطرقونه فيما يخدم غرض البحث؛ لتحاكي الاستطرادات اللغوية التي يتبعونها. ونجعل ذلك في حقل تحت اسم (المعنى اللغوي) ثم ننظر كذلك لنرى ما إذا كان أحدهم يعرض لاستعمال هذه الأفعال حال جمودها دالة على معنى المصدر فقط، فنجعله في حقل آخر تحت اسم (المعنى النحوي) وذلك على النحو التالي الذي يمثله الجدول رقم (2) ثم نلخص شروح هذه المعاجم في الأصل اللغوي الذي ذكره ابن فارس في مقاييسه لكل فعل منها؛ لما له من خاصية وميزة في هذا المنحى<sup>64</sup>.

جدول رقم (2) يرصد المعنى اللغوي العام بجوار المعنى النحوي لأفعال الشروع.

الفعل	المعنى اللغوي	كتاب العين	جمهرة اللغة	تهذيب اللغة	تاج اللغة	كتاب الأفعال	أساس البلاغة
أخذ	اللغوي	الأخذ: التناول	الأخذ: مصدر أخذته أخذاً	أخذ يأخذ أخذاً، وهو خلاف العطاء	أخذت الشيء أخذاً، تناولته	أخذ وأخذ أخذاً: ضد أعطى	ما أنت إلا أخذ نباد: لمن يأخذ الشيء حريصاً عليه ثم يبنده.
هَبَّ	اللغوي	هبت الريح هباً، وهبت النائم هباً. هباً من النشاط	هَبَّ التيس يهَبُ هبياً. وهبت الناقة هباباً من النشاط	هَبَّ التيس يهَبُ هبياً للسفاد	هَبَّ من نومه، أي: استيقظ	هبت الريح هبياً هبياً	هبت الريح هبياً، وقد هبت هبياً
جعل	اللغوي	جعل جعلاً: صنع صنْعاً	الجعل: مصدر جعلت له جعلاً	جعل: صبر وجعل: أقبل وجعل: خلق وجعل: قال	هَبَّ يفعل كذا. أي: صيره.	جعلت الشيء جعلاً: صنعته.	جعل الله الظلمات والنور: خلقهما. وجعل الشمس سراجاً صبرها.
هَلَّهَلَّ	اللغوي	الهلهلة: سخافة النسج. ثوب مهلهل.	هلهل عن الشيء: رجع عنه.	هلهلت: تلتفت وتنظرت	هلهل النساج: الثوب، إذا أرق نسجه	هلهل ثوبه: إذا رقق نسجه.	هلهل النساج الثوب
أنشأ	اللغوي	أنشأت حديثاً: ابتدأت. وأنشأ الله السحاب فتشاً	أنشأت الناقة: إذا لقت	هلهلت أدركه: كدث أدركه	هلهلت أدركه: كدث أدركه	هلهلت أدركه: كدث أدركه.	من أين نشأت، وأنشأت، أي: نهضت.
	النحوي	لم يُذكر	لم يُذكر	لم يُذكر	لم يُذكر	لم يُذكر	أنشأ يقول كذا وكذا، أي: أقبل

63 - انظر الكتاب سيبويه. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة. 1992م. (12:3)

64 - ينظر لهذه الأفعال من خلال مادتها اللغوية بحسب بابها التصنيفي في كل معجم من تلك المعاجم على جدة.

الفعل	المعنى	كتاب العين	جمهرة اللغة	تهذيب اللغة	تاج اللغة	كتاب الأفعال	أساس البلاغة
عَلِقَ	اللغوي	العَلَقُ: الدم الجامد قبل أن يبيس.	عَلَقَتِ المرأة إذا حَبِلَتْ	عَلِقَ فلانٌ إذا حَبِلَتْ: إذا أَحَبَّها	عَلِقَ حُبُّها بقلبه، أي: هويها	عَلِقَ الشيءُ علقَ المرأة: حَبِلَتْ	عَلِقَتِ المرأة: حَبِلَتْ
	النحوي	وَعَلِقَ يَفْعَلُ كذا: أي طَفِقَ وصار	لم يُذَكَر	عَلِقَ فلانٌ يَفْعَلُ كذا	عَلِقَ يَفْعَلُ كذا، مثل طَفِقَ.	عَلِقْتُ أفعَلُ كذا، نحو: طَفِقْتُ	عَلِقْتُ أفعَلُ كذا، نحو: طَفِقْتُ
طَفِقَ	اللغوي	لم يُذَكَر	لم يُذَكَر	طَفِقَ بما أَرَادَ، أي: ظَفِرَ به.	لم يُذَكَر	لم يُذَكَر	لم يُذَكَر
	النحوي	جعل يَفْعَلُ.	طَفِقَ يَفْعَلُ كذا:	عَلِقَ يَفْعَلُ كذا	طَفِقَ يَفْعَلُ كذا	طَفِقَ يَفْعَلُ كذا	طَفِقَ يَفْعَلُ كذا

وبعد حصرنا للمعاني اللغوية المعجمية، بجوار المعاني النحوية التركيبية في نظام الجداول أعلاه، تبَدَّت لنا مجموعة من الملاحظات؛ أولها: إنَّ اللغويين كانوا يراعون، في نهج شرحهم، الفرق بين الاستعماليين لكلِّ فعل؛ فيُوردون الأمثلة اللازمة لشرح دلالة الفعل اللغوية حال التصرف في أمثلة منفصلة، ثم يدلِّفون، بعد ذلك، لعرض الفعل ضمن استعماله النحويِّ حال كونه ناقصاً جامداً. ثانيها: لم يتطرَّق أصحاب المعاجم المذكورة لذكر المعنى النحويِّ للفعل "أَخَذَ" بل ركَّزوا على ذكر معناه اللغوي المعجمي الذي يدور حول (التناول) فقط، ممَّا يُشير إلى نُدرَة استعماله ناقصاً. ثالثها: إنَّ الفعل (هَبَّ) يأتي في المركز الثاني من حيث عدم تطرُّق اللغويين لمعناه النحويِّ؛ حيث أَعرضت أربعة من تلك المعاجم عن ذِكْر ذلك، ممَّا يدلُّ على قِلَّة استعماله ناقصاً. رابعها: إنَّ الأفعال (هَلَّهَلْ، وجعل، وأُنشأ) وردت عند اللغويين بالاستعماليين معاً، ممَّا يُشير إلى انتشار استعمالها في الكلام العربي. خامسها: إنَّ المعاجم السبعة أوردت الاستعمالين للفعل (عَلِقَ)، وفي هذه النقطة إشارة واضحة إلى مدى توسُّع العربية في استعمال هذا الفعل. سادسها: إنَّ أصحاب هذه المعاجم لم يتطرَّقوا إلى ذكر الاستعمال اللغوي للفعل (طَفِقَ) حال تَصَرُّفه، بل انحصرت ذكْرهم في إيراد أمثلة الاستعمال النحويِّ فقط لهذا الفعل، عدا إشارة طفيفة أوردتها الأزهرية ونسبها إلى أبي سعيد الضرير. وفي هذه النقطة إشارة قويَّة إلى انحصار استعمال العرب للفعل (طَفِقَ) في سياق الجملة الاسمية المنسوخة في باب أفعال الشروع، وشذوذ استعماله تاماً متصرِّفاً.

### المطلب الثاني، المقاييس اللغوية لأفعال الشروع:

ويجدُر بنا، هنا، أن نَقِّت عند مقاييس أحمد بن فارس وما أوجزه حول أفعال الشروع؛ لِنفِيذ منه فيما يخدم وجهة بحثنا، إذ إنَّه سلك مسلكاً لم يُعرب عنه من سبقه من المعجميين على حدِّ قوله، قال: (إنَّ لِلسَّعْدِ العربِ مقاييسَ صحيحةً، وأصولاً تتفرَّعُ منها فروع. وقد أَلَّفَ الناسُ في جوامع اللغة ما أَلَّفوا، ولم يُعربوا في شيءٍ من ذلك عن مقياسٍ من تلك المقاييس، ولا أصلٍ من تلك الأصول. والذي أومأنا إليه بابُّ من العلم جليل، وله خطرٌ عظيم. وقد صَدَّرنا كلَّ فصلٍ بأصله الذي يتفرَّعُ منه مسائله، حتَّى تكون الجملة الموجزة شاملةً للتفصيل، ويكون المجيبُ عمَّا يُسألُ عنه مُجيباً عن البابِ المبسوطِ بأوجز لفظٍ وأقربه)<sup>65</sup>. فها نحن نريدُ أن نُفَعِّلَ اللفظة الجليَّة التي ابتدراها ابنُ فارس في بيان كلِّ مقياسٍ أو أصلٍ لأفعال الشروع كما بيَّنه هو، على نحو ما هو معروض في الجدول رقم (3):

الفعل	المقياس/الأصل
أَخَذَ	الهزمة والخاء والذال أصلٌ واحدٌ تتفرَّع منه فروعٌ متقاربة في المعنى. فالأصلُ حَوَزُ الشيءِ وَجَبِيهٌ وَجَمَعُهُ 66
هَبَّ	الهاء والباء مُعْظَمُ بابِه الانتباه والاهتزاز والحركة <sup>67</sup> .
هَلَّهَلْ	الهاء واللام أصلٌ صحيح يدلُّ على رفع صوتٍ ثم يتوسَّعُ فيه <sup>68</sup> .

65 - ابن فارس. مقاييس اللغة. ت/ عبد السلام محمد هارون. دار الفكر للطباعة والنشر. 1979م. ج: 1، ص: 1

66 - السابق (1:68)

67 - السابق (6:4)

68 - السابق (6:11)

جَعَلَ	الجيم والعين واللام كلمات غير مُنْقَاسَة، ولا يشبه بعضها بعضاً <sup>69</sup> . فالجَعَلُ: النَّحْلُ يَفُوتُ الْبَيْدَ. وَالجَعُولُ: وَلَدُ النَّعَامِ. وَالجَعَالُ: الْخِرْقَةُ الَّتِي تُنَزَلُ بِهَا الْقَدَرُ. وَالجَعْلُ: مَا يُجْعَلُ لِلْإِنْسَانِ عَلَى الْأَمْرِ يَفْعَلُهُ. وَجَعَلْتُ الشَّيْءَ صَنْعَتَهُ... إِلَّا أَنْ جَعَلَ أَعْمُ، تَقُولُ: جَعَلَ يَقُولُ، وَلَا تَقُولُ: صَنَعَ يَقُولُ.
أَنْشَأَ	النون والشين والهمزة أصل صحيح يدل على ارتفاع في شيءٍ وسُمُو <sup>70</sup> .
عَلَّقَ	العين واللام والقاف أصل كبير صحيح يرجع إلى معنى واحد، وهو أن يُنَاطَ الشَّيْءُ بِالشَّيْءِ الْعَالِي. ثُمَّ يَنْسَعُ الْكَلَامُ فِيهِ <sup>71</sup> .
طَفِقَ	الطاء والفاء والقاف كلمة صحيحة. طَفِقَ يَفْعَلُ كَذَا كَمَا يُقَالُ ظَلَّ يَفْعَلُ <sup>72</sup> .

### المطلب الثالث، المقاربة بين المعنى اللغوي والمعنى النحوي لأفعال الشروع:

نستخلص من الجدول رقم (3) المقاييس والأصول التي أوجزها ابن فارس لأفعال الشروع؛ لنقارب بين المعنى الأصل لكلٍ منها، وبين ودالاته داخل السياق النحوي في الجملة الاسمية المنسوخة بأحد تلك الأفعال، وذلك عن طريق عرضها من خلال الشواهد الشعرية التي خصَّها بها النُّحَاة، وذلك على نحو ما يأتي في الجدول رقم (4):

### جدول رقم (4) يربط بين الأصل اللغوي وبين التركيب النحوي لأفعال الشروع

الفعل	الأصل اللغوي	استعمال الفعل ناقصاً داخل الشاهد الشعري
أَخَذَ	حَوَزُ الشَّيْءِ وَجَبِيهِ وَجَمَعَهُ	فَأَخَذْتُ أَسْأَلَ وَالرَّسُومُ تُجَبِّئُنِي إِلَّا اعْتِبَارَ إِبْجَابَةٍ وَسُؤَالِ
هَبَّ	الانتباه والاهتزاز والحركة	هَبَّبْتُ أَلْوَمَ الْقَلْبِ فِي طَاعَةِ الْهَوَى فَلَجَّ كَأَنِّي كُنْتُ بِاللَّوْمِ مُغْرِبَا
هَلَّهَلَ	رفع الصوت	وطيننا بلاد المعتدين فهلَّهَلَتْ نُفُوسُهُمْ قَبْلَ الْإِمَاتَةِ تَرَهَّقُ
جَعَلَ	جعلت الشيء صنعته.	وقد جعلت إذا ما قمتُ يتقلني ثوبي، فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ النَّمْلِ
نَشَأَ (أَنْشَأَ)	ارتفاع في شيءٍ وسُمُو	لَمَّا تَبَيَّنَ مَيْلُ الْكَاشِحِينَ لَكُمْ أَنْشَأْتُ أَعْرَبَ عَمَّا كَانَ مَكُونَا
عَلَّقَ	أن يُنَاطَ الشَّيْءُ بِالشَّيْءِ الْعَالِي.	أَرَاكَ عَلَّقْتَ تَطْلِمُ مَنْ أَجْرْنَا وَظَلْمُ الْجَارِ إِذْلالُ الْمُجِيرِ
طَفِقَ	طَفِقَ يَفْعَلُ كَذَا كَمَا يُقَالُ ظَلَّ يَفْعَلُ	طَفِقَ الْخَلِيَّ بِقَسْوَةِ يَلْحَى الشَّجِيَّ وَنصيحةُ اللَّاجِي الْخَلِيَّ عَنَاءُ

عرفنا من مباحثنا السابقة، ومن خلال الدراسة النحوية، إن أفعال الشروع تُفيدُ شروع الاسم في القيام بالخبر، أي: بدء الاسم في إنجاز أمرٍ من الأمور - عملاً أو قولاً أو إحساساً- ممَّا يدلُّ عليه الخبر. ومن هذا المفهوم تنتبُعُ هذه الأفعال من خلال الجدول رقم (4) لنربط بين أصولها اللغوية، وبين دلالتها داخل الجملة المنسوخة بها. فالشاهد في البيت الأول قوله (فَأَخَذْتُ أَسْأَلَ) فهذه الجملة تسير وفقاً لنهج الجملة المنسوخة بأحد هذه الأفعال في بابها من كتب النحو العربي، أي أنها مكوّنة من: (الفعل الناقص + اسمه + خبره) أي: (أخذ + ت + أسأل) فالفعل (أخذ) من جهة يدلُّ على الأخذ في الحدث، أي: شروع اسمه في القيام بخبره. وفي الوقت ذاته يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأصله اللغوي الدال على حَوَزِ الشَّيْءِ وَجَبِيهِ؛ فالشاعر، وهو المتكلم هنا - شرع في سؤال الرُّسُومِ وقد حاز عليه الشوق والحنين.

69 - السابق (1:460)

70 - السابق (5:428)

71 - السابق (4:125)

72 - السابق (3:413)

و في البيت الثاني نجدُ الشاهدَ في قوله (هَبَّبْتُ أَلُومَ الْقَلْبِ ..) وتركيب جملته: (هَبب + ت + أَلُومُ)، فضلاً عن معنى الشروع في اللوم، نجد أن الفعل الحركي (هَبَّبَ) لا ينفك عن أصله اللغوي الدال هنا على الحركة والسرعة والاهتزاز. فكأنما الشاعرُ هنا حين شرع في لُوم قلبه كان تحت تأثير السرعة مع الحركة والاهتزاز. وشاهدنا في البيت الثالث في قوله (فَهَلَّهْتُ نَفُوسَهُمْ قَبْلَ الْإِمَاتَةِ تَزَهَّقُ)، وتركيب جملته: (هَلَّهْتُ + نَفُوسَهُمْ + تَزَهَّقُ) فانظر - يا رعاك الله - قوة الارتباط بين شروع نفوس الأعداء في الموت وبين ارتفاع صوتها المؤثر وهي تشهق عند زَهَاق أرواحها.

وفي البيت الرابع نجد كذلك الارتباط الوثيق بين معنى فعل الشروع (جعل) وبين أصله اللغوي الذي هو (الإقبال والتصيير) في عبارة الشاعر (وقد جعلتُ إذا ما قمْتُ يُثَقِّلُنِي ثوبِي فَأَنْهَضُ ...) أي: أقبلتُ على مداومة هذا الحدث فصرتُ لا أنفك عنه، في كناية لطيفة عن الكبر. وتركيب جملته: (جعل + ت + أَنْهَضُ) فقوله "ثوبي" بدل عن اسم (جعلتُ) بدل اشتمال، وليس هو فاعل "يُثَقِّلُنِي" والتحقيق: أنه أقام السبب وهو الإقبال مقام المُسبِّب وهو النهوض نهض الشارب الثمل. والمعنى: وقد جعلتُ أنهضُ نهض الثمل لإتقال ثوبي إياي، فقدَّم ذكر السبب<sup>73</sup>. ونلاحظ هنا أن ابن فارس لم يصرح بذكر معنى الإقبال والتصيير؛ إذ وجد أن الكلمات المتولدة من الجيم والعين واللام، كلمات غير مُقاسمة ولا يشبع بعضها بعضاً، فأورد جملة من الكلمات المتصلة بجذر الكلمة، ثم صرح بدلالة معنى الشروع بأن أورد لها مثلاً على قياس الجملة المنسوخة في باب أفعال الشروع، فقال (وجعلتُ الشيء: صنعته) ولذلك أخذنا الأصل اللغوي لهذا الفعل عن الأزهرى والجوهري.

وشاهد الفعل (أنشأ) نجده في عبارة الشاعر (أنشأتُ أعربَ عمّا كان مكنونا)، وتركيب الجملة: (أنشأ + ت + أعرب) نلاحظ، أولاً، أن الفعل "أنشأ" جاءت صيغته الصرفية الجامدة بزيادة الهمزة في أوله، ولم يُستخدم إلا بهذا البناء في تركيب جملته المنسوخة، فزيادة الهمزة هنا لا شك إنها أفادت تعديّة الحدث إلى فاعله، أو إلى اسمه في عبارة الشاهد، وصارت الهمزة في هذا السياق ملازمة للفعل الناسخ هنا ملازمة بناءً وصيغةً وجُمُود. ثم إن هذا البناء لا يئأى عن أصل الفعل اللغوي الدال على الارتفاع في الشيء والسُمُو به؛ فقد شرع الشاعر يُعرب عن مكنونه في رَفَعَةٍ وسُمُو، وذلك عندما تبيّن له ميّلتُ الكاشحين للمخاطبين.

أما الفعل (عَلِقَ) في البيت السادس، فشاهده النحويّ عبارة الشاعر (أَرَكَ عَلِقَتْ تَظْلِمُ مَنْ أَجْرْنَا)، وتركيب جملته: (علق + ت + تَظْلِمُ) أي: شرعت وتلبست في ظلم من أجرناه، وهذا ذو علاقة وطيدة بأصل هذا الفعل الدال على نِيَاطِ شَيْءٍ بِشَيْءٍ عَالٍ؛ فالْمُخَاطَبُ كأنما كان مُتَقَاصِراً عن مثل هذا الفعل، ولكنه الآن أصبح مُنَوَّطاً به. فهنا يكاد يقع التوافق بين أصل الفعل في الاستعمال اللغوي وبين استعماله في هذا التركيب الخاص بأفعال الشروع الناقصة، قال ابن فارس: (ويقولون علق يفعل كذا، كأنه يتعلّق بالأمر الذي يريدُه)<sup>74</sup> ونلاحظ - من الجدول (1) أن المعاجم كلّها قد أوردت الاستعمالين للفعل، حال كونه تاماً، وناقصاً، عدا صاحب الجمهرة. ممّا يدلُّ على اشتها الاستعمالين بين العرب. والشاهد النحويّ للفعل (طَفِقَ) نجده في عبارة الشاعر (طَفِقَ الْخَلِيُّ بِقَسْوَةِ يَلْحَى الشَّجِيّ)، وتركيب جملته: (طَفِقَ + الْخَلِيُّ + يَلْحَى الشَّجِيّ) وهو كغيره من أفعال الشروع قد انطبقت على جملته كافة المعايير القياسية للجملة ذات الفعل الناقص الناسخ في باب النحويّ، ثم إن هناك تصاقباً تاماً بين دلالة الشروع لهذا الفعل، وبين أصله اللغوي؛ ممّا حدّا بأصحاب المعاجم - التي بين يديّ البحث - أن يحصرُوا شرحه فقط في معنى أفعال الشروع من مثل (علق وجعل) وكذلك فعل صاحب المقاييس عندما عرض له، فلم يزد عن قوله<sup>75</sup>: الطاء والفاء والقاف كلمة صحيحة. يقولون: طَفِقَ يفعل كذا كما يقال ظلّ يفعل. قال تعالى: فَطَفِقَ مَسْحاً بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ)<sup>76</sup>، (وطفقا يخرصان عليهما من ورق

73 - انظر: العيني. فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد. ت/د. التجاني إبراهيم. غير مطبوع. شاهد رقم (246) ص: 201

74 - مقاييس اللغة (4:131)

75 - السابق (3:413)

76 - سورة ص: 33

الجنتة<sup>77</sup> غير أن صاحب التهذيب ذكر قولاً أسنده لأبي سعيد الضرير، قال (الأعراب يقولون: طفق فلان بما أرد، أي: ظفر به، وأطفقه الله به إطفاقاً إذا أظفراه به)<sup>78</sup>. فإذا أخذنا بهذا المعنى أصلاً للفعل، نجد أيضاً العلاقة والوطيدة بين معنى الشروع في الحدث والظفر به في بيت الشاعر.

ومن خلال هذا التحليل، يتضح لنا جلياً عدم الترادف بين معاني أفعال الشروع، وذلك من خلال تفحص أصولها في تلك المعاجم. والعرب يتوسعون كثيراً في استعمال مفردات لغتهم، ولو أن لهذه الأفعال معنى واحداً لاستعملت العرب فعلاً واحداً منها وطرحت ما تبقى! ولكننا نجد إن اللغويين قد درجوا كعادتهم يشرحون معاني الكلمات بواسطة كلمات أخرى تُقاربها في المعنى والدلالة، وكذلك فعلوا في شرحهم لمعاني أفعال الشروع. إلا أننا يتتبعنا لمعاني هذه الأفعال ودلالاتها في أمهات المعاجم، وعند النحاة في باب أفعال المقاربة - تبين لنا أن معنى الشروع هو معنى عامٌ تدلُّ عليه هذه الأفعال، فهو الحقل المعنوي الأكبر الذي تنضوي تحته هذه الأفعال، بيد أن هناك دلالة أخرى دقيقة تخص كل فعل منها على حدة. على حدٍ قريب من ذلك التواتر الذي نجده في حقل الحروف المشبهة بالأفعال في باب (إن) وأخواتها؛ فمثلما تنضوي تلك الأحرف تحت حقلٍ نحويٍّ واحدٍ من جهة عملها النحوي، يجمعه باب (الحروف الناسخة)، ثم تتفرق ليدل كل حرفٍ منها على معنى مغايرٍ لمعنى الآخر. فإتينا نجد الشيء نفسه في باب أفعال الشروع كما وضحنا، فهي أفعال ناقصة ناسخة جامدة، يجمع بينها عملٌ رفع الاسم ونصب محل الخبر، ثم إنها تأتلف داخل حقلٍ نحويٍّ واسع، أطلق عليه النحاة باب أفعال الشروع، ثم إنها تتفرق معانيها داخل هذا الحقل، ليدل كل واحدٍ منها على معنى دقيق يختلف عن معنى الآخر. انظر جدول رقم (3).

فإذا قررنا إن المعنى العام لهذه الأفعال هو الشروع في الحدث والتلبس في معناه، فإننا نقرر كذلك إن لكل فعلٍ منها معنى دقيقاً يحدد الوجهة الدلالية للجُملة المنسوخة بأحد هذه الأفعال كما هو موضح في الجدول رقم (3) تحت حقل (الأصل اللغوي) أمام كل فعل. وبهذا نصل إلى نتيجة مهمة للغاية من نتائج هذا البحث، هي عدم ترادف أفعال الشروع البتة في مؤداه المعنوي اللطيف.

### نتائج البحث:

- 1- إن العرب قد استعملت أفعال الشروع تامةً متصرفةً، وناقصةً جامدةً في شتى مناجي كلامها.
- 2- لم يكن هناك ترادف بين معاني أفعال الشروع داخل صياغ جملتها النحوية.
- 3- أفعال الشروع لا تنفك عن معناها اللغوي المعجمي عند استعمالها في بابها النحوي.
- 4- المعاجم اللغوية شاركت مؤلفات النحويين في الحفاظ على جُملةٍ معتبرةٍ الأمثلة والشواهد على أفعال الشروع.
- 5- تنامت أفعال الشروع وتصاعدت في التوسع عددياً خلال مسيرتها في مؤلفات النحاة بين القرنين: الثاني والثامن الهجري.
- 6- إن بناء أفعال الشروع الدال على الحدث في الزمن الحاضر، أوجب بأن يكون خبرها جُملةً فعليةً فعلها مضارعٌ مجردٌ من "أن" المصدرية.
- 7- انحصرت استعمال العرب للفعل (طفق) في سياق الجُملة الاسمية المنسوخة في باب أفعال الشروع فقط، وبتد استعماله تامةً متصرفاً في سياقاتٍ أخرى.
- 8- سمى النحاة باب (أخذ) وأخواتها (أفعال الشروع) على الرغم من عدم ورود الفعل (شرع) ضمن أفعال الباب.

**التوصيات:**

- 1- استكمال الدراسة (اللغوية / النحوية) لما بقي من أفعال الشروع التي ذكرها أبو حيان النحوي على لسان أبي إسحاق البهاري.
- 2- نقل هذه التجربة لدراسة الأفعال العاملة نحويًا في كتل النحو العربي، كأفعال المقاربية والرجاء وما شابهها من الأبواب النحوية؛ تحت حقولها الدلالية المعجمية، والنحوية معاً.

**المصادر والمراجع:**

- 1- ابن جنّي، أبو الفتح، عثمان. الخصائص. ت/ محمد علي النجّار. دار الكتب المصرية.
- 2- ابن دُرَيْد الأزدّي. محمد بن الحسن. جمهرة اللغة. مطبعة مطبعة دائرة المعارف العثمانية (حيدر أباد) الهند. الطبعة الأولى. 1344هـ.
- 3- ابن عصفور. علي بن مؤمن. شرح جُمَل الزجّاجي. تقديم فوّاز الشعّار. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى 1998م.
- 4- ابن فارس. أحمد. مقاييس اللغة. ت/ عبد السلام محمد هارون. دار الفكر للطباعة والنشر. 1979م.
- 5- ابن مالك. جمال الدين:
  - شرح التسهيل. ت/ محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيّد. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط1: 2001م.
  - ألفيته. شرح ابن عقيل. بعناية محمد محي الدين عبد الحميد. دار مصر للطباعة. القاهرة. ط20/1980م.
- 6- ابن منظور. محمد بن المكرّم. لسان العرب. نشر دار صادر. بيروت. لبنان (ب/ت)
- 7- ابن هشام. عبد الله بن يوسف:
  - أوضح المسالك. بعناية محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية. صيدا. بيروت. (ب/ت)
  - شرح شذور الذهب. بعناية محمد أبو فضل عاشور. دار إحياء التراث العربي. بيروت. لبنان. ط1 (2001م)
- 8- أبو حيان الأندلسي. محمد بن يوسف:
  - ارتشاف الضرب. ت/ د. رجب عثمان محمد. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط الأولى: 1998م.
  - التذييل والتكميل في شرح التسهيل. ت/ د. حسن هندأوي. دار القلم. دمشق. ط1 (2000م)
- 9- الأزهرّي. محمد بن أحمد. تهذيب اللغة. ت/ عبد الله درويش. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر. القاهرة. ب/ت.
- 10- الأشموني. علي بن محمد. شرح ألفية ابن مالك. بعناية محمد محي الدين عبد الحميد. دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان. ط الأولى 1955م.
- 11- البغدادي. عبد القادر بن عمر. خزنة الأدب. ت/ عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط 4/1997م.
- 12- الجوهري. إسماعيل بن حمّاد. تاج اللغة وصحاح العربية. ت/ أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين. بيروت. لبنان. الطبعة الثانية: 1979م.
- 13- حنّا جميل. معجم الشواهد النحو الشعرية. دار العلوم للطباعة والنشر. الرياض. 1984م.
- 14- الخليل بن أحمد. الفراهيدي. كتاب العين. ت/ د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي. دار الرشيد للنشر. العراق. 1980م
- 15- السَّرْقَسْطِي. كتاب الأفعال. ت/ د. حسين محمد شرف. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية. القاهرة: 1978م.
- 16- سيبويه. عثمان بن قنبر. الكتاب. ت/ عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة. 1992م.
- 17- السيرافي. الحسن بن عبد الله. شرح كتاب سيبويه. ت/ أحمد حسن، وعلي سيد علي. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط1 (2008م)
- 18- السيوطي. جلال الدين:
  - بغية الوعاة. ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه. (ب/ت) ط1
  - همع الهوامع. ت/ د. عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة. بيروت. لبنان. (ب/ت)
- 19- الشنقيطي. محمد الأمين. الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع. بعناية محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط1 (1999م)
- 20- عباس حسن. النحو الوافي. دار المعارف. القاهرة. ط15/2010م.
- 21- العيني. محمود بن أحمد. فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد. ت/ د. التجاني إبراهيم. غير مطبوع. شاهد رقم (246)
- 22- المبرد. محمد بن يزيد. المقتضب. ت/ محمد عبد الخالق عزيمة. لجنة إحياء التراث الإسلامي. القاهرة. 1994م.
- 23- المرزباني. محمد بن عمران. الموشح. ت/ علي البجاوي. مطبعة النهضة، القاهرة 1965م.
- 24- محمد محي الدين عبد الحميد. دروس في التصريف. المكتبة العصرية. صيدا. بيروت. ط 1995م.